

في ردها على «أخبار الخليج» حول العدوان الإيراني الآثم.. منظمة الطيران المدني:

إعداد إطار عالمي لمواجهة تهديدات سلامة الطيران

«السلامة» لا تقبل المساومة».. وأولويتنا ضمان استمرار خدمات النقل الجوي الدولي



○ مطار البحرين الدولي. (أرشيفية)



○ حسين آل شعيّل.



○ خوان سالازار.

كتب: علي عبد الخالق

أكدت منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) أنها تواصل العمل مع الدول الأعضاء وشركاء قطاع الطيران على وضع إطار عالمي لإدارة الأزمات بهدف تنسيق الاستجابة للتهديدات التي قد تواجه الطيران المدني، مع التشديد على أن سلامة الطيران «لا تقبل أي مساومة».

جاء ذلك خلال ردها على استفسار وجهته صحيفة «أخبار الخليج» إلى المنظمة بشأن التداعيات المترتبة على الهجمات الإيرانية الآتمة التي استهدفت أجهزة الملاحة الجوية المدنية في إدارة إقليم البحرين لمعلومات الطيران بمسيرات عدائية.

وكيل شؤون الطيران المدني: التعامل الفوري مع الاعتداء مكن من استمرار الحركة الجوية من دون تأثير

أعلى مستويات السلامة.

من جانبه، أكد وكيل شؤون الطيران المدني بوزارة المواصلات والاتصالات، حسين آل شعيّل، أن شؤون الطيران المدني تعاملت منذ اللحظات الأولى مع الاعتداء الإيراني الذي استهدف أحد أجهزة الملاحة الجوية المدنية في مطار البحرين الدولي، وذلك عبر تفعيل خطط الطوارئ المعتمدة والتنسيق الفوري مع جميع الجهات ذات العلاقة.

وأوضح آل شعيّل أن الفرق الفنية المختصة باشرت منذ البداية تقييم الوضع واتخاذ الإجراءات الفنية اللازمة، وبدأت أعمال الإصلاح بأسرع وقت، إلى جانب تنفيذ جميع الإجراءات التشغيلية المطلوبة لضمان أعلى مستويات السلامة واستمرارية خدمات الملاحة الجوية، الأمر الذي مكن من استمرار الحركة الجوية من دون تأثير يُذكر على الرحلات أو خدمات العبور. وأشار إلى أن استمرار الرحلات الجوية وحركة عبور الطائرات بصورة طبيعية يعكس الجاهزية العالية لمنظومة الملاحة الجوية في مملكة البحرين، وقاعية خطط الطوارئ التي يتم اختبارها وتحديثها بصورة دورية، فضلا عن كفاءة الكوادر الوطنية العاملة في مطار البحرين الدولي وقدرتها على التعامل بكفاءة مع مختلف الظروف والتحديات التشغيلية.

وشدد آل شعيّل على أن شؤون الطيران المدني تواصل التنسيق مع المنظمات الدولية والجهات ذات العلاقة، مؤكداً لشركات الطيران والمسافرين أن سلامة وأمن الأجواء البحرينية تمثل أولوية قصوى، وأن إدارة الحركة الجوية تتم وفق أعلى معايير السلامة المعتمدة من منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، مع استمرار التعاون والتنسيق الوثيق مع الجهات الوطنية والمنظمات الدولية لتعزيز الثقة في الأجواء البحرينية وضمان استدامة سلامة وكفاءة عمليات الطيران في مختلف الظروف.

صريح استخدام الأسلحة ضد الطائرات المدنية، معتبراً أنها تشكل من قرار الجمعية العمومية (A42-4) الأساس القانوني الدولي للمطالبة بتوفير حماية أكبر للطيران المدني، إلا أنه أقر في الوقت نفسه بأن القانون الدولي وحده لم يعد كافياً في ظل تصاعد النزاعات الإقليمية وتطور طبيعة التهديدات.

ودعا سالازار جميع الدول إلى اتخاذ ثلاث خطوات عاجلة تتغفل في الإسراع بمشراكة المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بأي تهديدات قد تؤثر على الطيران المدني، وتعزيز آليات تقييم المخاطر واتخاذ القرارات في الوقت المناسب، إضافة إلى رفع مستوى التنسيق بين السلطات العسكرية وسلطات الطيران المدني لتجنب أي سوء في التعرف على الطائرات المدنية أو تعرضها للخطر.

وكشفت الإيكاو أن المنظمة تعمل حالياً على الانتهاء من إعداد إطار عالمي لإدارة الأزمات يهدف إلى تنسيق الاستجابات الدولية عندما يواجه الطيران المدني تهديدات أو أزمات تؤثر على سلامة العمليات الجوية، مؤكداً أن هذا الإطار سيكون جزءاً من منظومة دولية أوسع لتعزيز جاهزية الدول والجهات المعنية للتعامل مع المخاطر الطائرة.

وفي الوقت نفسه، شدد الأمين العام للإيكاو على أن هذا الإطار، رغم أهميته، لا ينبغي أن يقتصر على الاستجابة بعد وقوع الأزمات، بل يجب أن يتراق مع إجراءات استباقية تمنع أصلاً وقوع الهجمات أو التهديدات التي تستهدف الطائرات المدنية أو البنية التحتية للطيران.

كما أوضحت المنظمة أنها تواصل تحديث دليلها الخاص بتدابير السلامة المرتبطة بالأنشطة العسكرية، إلى جانب تحديث دليل تقييم المخاطر لعمليات الطيران المدني فوق مناطق النزاع أو بالقرب منها، بما يعزز قدرة السلطات الوطنية، وشركات الطيران، ومقدمي خدمات الملاحة الجوية على تقييم التهديدات الناجمة عن الأنشطة العدائية واتخاذ التدابير المناسبة للحفاظ على

الجوية والجهات المختصة لتطوير الإرشادات الخاصة بضمان سلامة وأمن عمليات الطيران المدني فوق مناطق النزاع أو بالقرب منها.

وفي الوقت ذاته، أوضحت المنظمة أنها، وبموجب المسؤوليات المحددة في اتفاقية الطيران المدني الدولي، لا تعلق على القضايا المتعلقة بدول أعضاء بعينها، مشيرة إلى أن تقييم مستويات السلامة داخل مناطق النزاعات يعد مسؤولية حصرية للدول الأعضاء، ومزودي خدمات الحركة الجوية، وشركات الطيران، وفقاً لأحكام المنظمة وإرشاداتها.

وأكدت أن هذا المبدأ أعيد تأكيده في قرار الجمعية العمومية للإيكاو رقم (A42-4) بشأن معالجة المخاطر التي يتعرض لها الطيران المدني الناشئة عن مناطق النزاع، الذي اعتمد بالإجماع، ويحدد مسؤوليات الدول في تقييم المخاطر واتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية حركة الطيران المدني.

وخفّت الإيكاو أن التعاون الدولي، وتبادل المعلومات، والتنسيق المستمر بين جميع الجهات المعنية، يمثل الركيزة الأساسية لضمان استمرار النقل الجوي العالمي بأعلى مستويات السلامة والأمن، حتى في ظل التحديات الأمنية المتزايدة التي يشهدها العالم، وفي السياق ذاته، حصلت «أخبار الخليج» على كلمة الأمين العام للإيكاو، خوان كارلوس سالازار، خلال مؤتمر مخاطر التحليل العالمي لعام 2026، حيث حذر من أن التقنيات العسكرية الحديثة باتت تفرض تحديات غير مسبوقة أمام سلامة الملاحة الجوية.

وأشار سالازار إلى أن أنظمة الأسلحة بعيدة المدى، والطائرات غير المأهولة (المسيّرات)، والتشويش على أنظمة الملاحة بالأقمار الصناعية (GNSS)، وأنظمة الدفاع الجوي المتقدمة، أصبحت جميعها تمثل مخاطر مزديدة على الطائرات المدنية وعلى سلامة عمليات الملاحة الجوية.

وأكد الأمين العام أن المادة (3 مكرر) من اتفاقية شيكاغو تحظر بشكل

وأوضحت المنظمة أن الإيكاو تقود تعاون الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة لتحقيق نقل جوي آمن ومستدام للجميع بحلول عام 2050، مشيرة إلى أن دورها يتمثل في وضع معايير السلامة والأمن للطيران المدني، بينما تتولى الدول الأعضاء تنفيذ هذه المعايير وفقاً لاتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو) لعام 1944، إلى جانب توفير المنظمة الأدلة والمواد الإرشادية اللازمة لدعم تطبيقها.

وأكدت المنظمة أن أولويتها القصوى تتمثل في ضمان استمرار خدمات النقل الجوي من دون المساس بمستويات السلامة، مشيرة إلى أنها تعمل مع جميع الأطراف المعنية على إعدام وتنفيذ ترتيبات طوارئ تحد من الاضطرابات التي قد تؤثر على حركة الطيران الدولية.

وأضافت أن الإيكاو، عندما يتأثر المجال الجوي بسبب نزاعات أو أحداث أمنية تؤدي إلى اضطراب حركة الملاحة الجوية الدولية، تقوم بتفعيل قيادة آليات تنسيق إقليمية وعابرة للأقاليم لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ ترتيبات الطوارئ الخاصة بمناطق معلومات الطيران التابعة لها، وذلك وفقاً لأحكام الملحق الحادي عشر من اتفاقية شيكاغو الخاص بخدمات الحركة الجوية.

وأوضحت المنظمة أنها تجمع، عبر منتديات التنسيق الطوارئ، الدول المتأثرة والدول المجاورة، ومزودي خدمات الحركة الجوية، ومستخدمي المجال الجوي، إضافة إلى الجهات ذات العلاقة، بهدف ضمان تبادل المعلومات بصورة فورية، وتوحيد الإجراءات، والحفاظ على التدفق الآمن والمنظم لحركة الطيران الدولية حتى في ظل الظروف الاستثنائية.

وشددت الإيكاو على أنها تواصل دعم الدول الأعضاء من خلال تسهيل تبادل المعلومات والخبرات وتعزيز الجهود المشتركة للحد من المخاطر، مؤكداً أنها تعمل بشكل مستمر مع الحكومات وشركات الطيران ومقدمي خدمات الملاحة

بنك البحرين الوطني يقدم لعملائه فرصة الفوز بفيلا فاخرة خلال سحب شهر أغسطس لحساب «ثراء»



على مدخراتهم فترات أطول، حيث يحظون بفرص دخول مضاعفة عند إبقاء أرصدتهم مدة ثلاثة أشهر متتالية. فيما يتم منح فرص دخول ثلاثية لهؤلاء الذين يحافظون على أرصدتهم مدة ستة أشهر، وهو ما يأتي ضمن إطار تعزيز مكافأة الالتزام بالأدخار المستمر.

ومن خلال الجمع بين الأدخار المنظم وفرص الفوز، يتيح حساب «ثراء» للعملاء تحويل كل عملية ادخار إلى إمكانية محتملة للحصول على جائزة استثنائية. وبدعو البنك العملاء المؤهلين إلى إيداع مدخراتهم بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي قبل الأول من أغسطس، مع الحفاظ على رصيدهم للمהל لدخول السحب على الجائزة الكبرى القادمة. وكلما زادت قيمة المدخرات، ارتفعت فرص امتلاكهم لفيلا فاخرة مظة على البحر.

للمزيد من التفاصيل حول جدول سحبويات جوائز حساب «ثراء» وشروط التأهل، يرجى زيارة nbbon-line.com، أو الاتصال على 1724433، مع إمكانية الإيداع عبر تطبيق بنك البحرين الوطني أو عند زيارة أي فرع.

يدعو بنك البحرين الوطني عملاءه إلى الإيداع لحسابات «ثراء» قبل 1 أغسطس 2026، للحصول على فرصة الفوز بالجائزة الكبرى ضمن سحب شهر أغسطس، وهي فيلا فاخرة مظة على البحر في مشروع النسيم السكني بديار المحرق.

ويحصل العملاء على فرصة دخول واحدة في السحب مقابل كل 50 دينارا بحرينياً أو 100 دولار أمريكي يتم الاحتفاظ بها في حساب «ثراء». وكلما ارتفع مبلغ الإيداع، ازدادت فرص دخول في السحب، بما يعزز من إمكانية فوز المدخرين بإحدى الجوائز الكبرى ضمن الحملة.

وتُعد الفيلا جزءاً من حملة «ثراء» المطورة لعام 2026، فهي تمثل الجائزة الكبرى الثانية ضمن مجموعة جوائز تصل قيمتها الإجمالية إلى 6 ملايين دولار أمريكي. وتشمل نسخة هذا العام ست قلل في مشروع النسيم السكني الفاخر في ديار المحرق، إلى جانب جوائز نقدية بملايين الدولارات لعدد أكبر من الفائزين.

كما يُكافئ حساب «ثراء» العملاء الذين يحافظون

إطلاق نادي الأعمال الروسي-العربي في موسكو لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري



البحوث متعددة التخصصات، إلى جانب كلمة ألقاها نائب مدير مؤسسة «روسكونغرس» للشؤون التحليلية والخبرات، غريغوري فيليكسج. أكد فيها أن إطلاق النادي يأتي بمثابة مرحلة جديدة من التعاون مع الشركاء العرب، تقوم على تعزيز تبادل المعلومات بين الشركات الروسية والبعثات الدبلوماسية ومؤسسات التنمية، بما يسهم في تسريع تنفيذ المشاريع المشتركة.

ويهدف نادي الأعمال الروسي-العربي إلى أن يكون منصة دائمة تجمع ممثلي الحكومات والسلك الدبلوماسي وقطاع الأعمال والخبراء، وتسهم في تقليل الفجوة المعلوماتية بين الشركات الروسية وشركائها في الدول العربية.

ويأتي إطلاق النادي بالتزامن مع الاستعدادات لعقد المنتدى الروسي-العربي المقرر تنظيمه في موسكو خلال الخريف المقبل، تحت رعاية جامعة الدول العربية، بمشاركة مسؤولين حكوميين ورؤساء البعثات الدبلوماسية وممثلي قطاعي الأعمال والخبراء من روسيا والدول الأعضاء في الجامعة العربية، فيما تتولى مؤسسة «روسكونغرس» تنظيم المنتدى.

معهد الإدارة والحكومة جامعة المدرسة العليا للاقتصاد في روسيا، مارات زيمباتوف، أهمية توفير الدعم الجفني والخبراتي لتعزيز التعاون الروسي-العربي، مشيراً إلى أن الدول العربية أصبحت خلال السنوات الأخيرة من أبرز الشركاء الدوليين في الغالبات الاقتصادية الروسية الكبرى، وعلى رأسها منتدى سانت بطرسبورغ الاقتصادي الدولي، وهو ما يعكس مستوى عالياً من الاهتمام المتبادل. وأوضح أن المرحلة الحالية تتطلب إنشاء منصات دائمة تجمع مجتمع الأعمال والخبراء والمؤسسات الحكومية، بما يسهم في تسريع تنفيذ المشاريع المشتركة وتعزيز فرص التعاون. وشهد الاجتماع أيضاً إطلاق العدد الأول من الدليل الفصلي للمعلومات والتحليلات الاقتصادية المخصص للبعثات الدبلوماسية العربية في موسكو، والذي يهدف إلى تطوير قنوات التواصل التجاري وتبادل المعلومات بين الشركات الروسية ومؤسسات التنمية والبعثات الدبلوماسية العربية.

كما تضمنت الحدث عرضاً تحليلياً حول أبرز الفرص الاستثمارية والصناعية بين موسكو والدول العربية، قدمه مركز

شهد المركز الإعلامي لمؤسسة «روسكونغرس» في العاصمة الروسية موسكو إطلاق أول اجتماع لنادي الأعمال الروسي-العربي (Russian-Arab Business Guide)، في خطوة تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والخبراتي بين روسيا والدول العربية.

وشارك في الاجتماع ممثلون عن الجهات الحكومية الروسية، والسلك الدبلوماسي، ومؤسسات التنمية، والخبراء، وقطاع الأعمال من الجانبين الروسي والعربي، حيث أكد المشاركون أهمية بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد وتعزيز قنوات التواصل بين مختلف الجهات المعنية.

وأكد وزير حكومة موسكو ورئيس إدارة الاستثمار والسياسة الصناعية في المدينة، أناتولي غاربوزوف، أن حكومة موسكو تواصل تطوير علاقاتها الاقتصادية الدولية، وتولي اهتماماً خاصاً بتوسيع التعاون مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تنفيذاً لتوجيهات عمدة موسكو.

وقال غاربوزوف إن إطلاق النادي يمثل خطوة مهمة نحو بناء شراكات مستدامة تحقق المنفعة المتبادلة، مشيراً إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعد من أبرز الأولويات الاستراتيجية لموسكو، سواء على صعيد تنمية التجارة أو استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأضاف أن موسكو تنصدر الأقاليم الروسية في حجم التبادل التجاري مع الدول العربية، موضحاً أنه رغم التحديات الجيوسياسية، فإن التعاون الاقتصادي يشهد نمواً متواصلاً، حيث ارتفعت الصادرات الصناعية إلى المنطقة خمسة أضعاف خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2026.

من جانبه، أكد مدير مركز البحوث متعددة التخصصات في

أوروبا وآسيا».

من جانبه، قال توم أوليري الرئيس التنفيذي والمؤسس المشارك لشركة JetZero: «تمضي طيران الخليج بنيات نحو تعزيز مكانتها كناقلة متميزة ومحورية للربط الجوي، ونؤمن بأن طائرة Z4 ستسهم في دعم هذا التوجه المستقبلي. توفر هذه الطائرة خيارات أكثر لتطوير شبكات الوجهات بكلفة أقل لكل ميل، إلى جانب تقديم تجربة سفر أكثر تميزاً للمسافرين».

وكانت JetZero قد وضعت مؤخراً حجر الأساس لمنشأتها الصناعية الجديدة الممتدة على مساحة 8 ملايين قدم مربعة في مدينة غرينزبورو بولاية كارولينا الشمالية الأمريكية. ومن المقرر تخصيص الدفعات الأولى من إنتاج طائرات Z4 لأغراض الاختبار والحصول على الاعتمادات اللازمة، على أن تدخل الطائرة في الخدمة التجارية أوائل العقد القادم 2030.

وقّعت طيران الخليج، الناقلّة الوطنية لمملكة البحرين، خطاب نوايا مع شركة JetZero لشراء طائرات من طراز Z4، مع أولوية في مواعيد التسليم خلال أوائل العقد القادم 2030، وذلك دعماً لشبكته المتنامية من الوجهات الأوروبية والآسيوية.

منذ أكثر من سبعة عقود، تضطلع طيران الخليج بدور محوري في ربط مملكة البحرين بشبكة واسعة من الوجهات في أوروبا وآسيا وإفريقيا والشرق الأوسط. وفي إطار استراتيجيتها المستمرة لتحديث الأسطول وتوسيع شبكته وجهاتها، تواصل الناقلّة الاستثمار في تقنيات الجيل الجديد من الطائرات بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستدامة والارتقاء بتجربة المسافرين على رحلاتها طويلة المدى.

وتوفر طائرة Z4 من JetZero حلاً مبتكراً لشريحة السوق المتوسّطة، حيث تتسع لـ250 مسافراً وتتمتع بمدى يصل إلى 5000 ميل بحري، إلى جانب كفاءة